وقائع طاولة المدى المستديرة

مستقبل النفط العراقي

القسم الثاني

ضمن الحشد الكبير من المعنيين بشؤون النفط والقطاعات الاقتصادية المتختلفة ، وبعد ان نشرنا القسم الاول من ورقة العمل التي تقدم بها د.ثامر الغضبان رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء ، نستأنف نشر القسم الثاني كي نصل الى مرحلة مناقشات المتخصصين.. حيث اضاف الغضبان:

د. ثامر الغضبان

شهدت الاشهر الستة الاولى بعد سقوط النظام انجازات كبيرة على طريق تأهيل واعمار المنشآت واستعادة الطاقات الانتاجية المفقودة وكان من المؤمل استكمال تنفيذ الخطط التي وضعت الا ان استهداف المنشآت النفطية ودخول البلاد في دوامة الارهاب والصراع وما تعرض له القطاع النفطي من مصاعب حالت دون ذلك فتركز الجهد على اصلاح المنشآت ومعالجة الاضرار الناجمة عن العمليات التخريبية مع سعي مستمر لتنفيذ مشاريع استثمارية موجهة نحو زيادة طاقة الانتاج واضافة مرونات وفك اختناقات في قطاعات الاستخراج والتصفية وتصنيع الغاز والنشاطات المساندة.أن الصورة الاجمالية هي كما يلي:-

❖ لا يزال معظم الانتاج النفطي يأتي من مركزي الانتاج التقليديين، البصرة و كركوك حيث يساهم الاول بحوالي(٧٥٪) والثاني بحوالي (٢٠٪)، مع انتاج بحدود (٤٪) من حقول ميسان وانتاج محدود من بغداد ونينوى.

❖ لايزال استثمار الغاز المنتج دون المستوى المطلوب للاستهلاك المحلي للكهرباء والصناعة على السواء، ولا تزال معدلات تقارب الـ (٦٠٠) مليون قدم٣ تحرق يومياً في المنطقة الجنوبية.

❖ تعاني منظومة النقل والخزن والتحميل للنفط الخام محددات كبيرة في تجهيز المعدلات المطلوبة للاستهلاك المحلي؛ الخط الستراتيجي، انبوب ك٢ – دورة وانبوب النفطخانة –دورة الامر الذي ينعكس سلباً على تزويد المصافي في بغداد وبيجي بالمعدلات المطلوبة للتشغيل بطاقاتها المتاحة وكذلك هنالك محددات كثيرة في منظومات التصدير المختلفة.

❖ سيبقى عرض المنتجات النفطية دون مستوى الطلب المحلي للاستهلاك ولسنوات عديدة ربما لاتقل عن أربع سنوات من الان وحتى استكمال تشييد المصافي الملتزم بها مثل مصفى الهندية والناصرية وكذلك استكمال مشاريع تطوير وتعقيد المصافي الحالية لزيادة انتاج البنزين والمقطرات الوسطية(زيت الغاز والنفط الابيض) وتحسين المواصفات.

❖ تعاني منظومة الخزن والنقل والتحميل للمنتجات النفطية ونقل الغاز كلاً أو جزءاً من اختناقات في مناطق معينة ومن تعطيل كامل في مناطق اخرى من البلاد.ان ذلك ينعكس سلباً على انسيابية توفير المنتجات النفطية للاستهلاك المحلي وتوفير الوقود لتوليد الكهرباء.

❖ توقف مسيرة تشريع قانون النفط والغاز والقوانين الثلاثة الاخرى الملازمة له وهي قانون شركة النفط الوطنية، قانون وزارة النفط وقانون الموارد المالية وتشنج العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان اثر اختيار حكومة الاقليم المضي منفردة بتوقيع عقود استكشاف وتطوير قبل تشريع القوانين مارة الذكر.

ان هذا الوصف المركز للوضع الراهن للمحاور الرئيسية في الصناعة النفطية هو للتشخيص وبيان الحاجة الى تنفيذ حجوم عمل كبيرة جداً ومكلفة يستغرق تنفيذها سنوات عديدة هذا من ناحية وتحذيراً من استسهال وتبسيط المهام الذي يستشف من اسئلة مشروعة يتقدم بها مواطنون من ناحية اخرى وفي كل الاحوال هو ليس لتثبيط العزائم أو الانتقاد.أن مشاريع لحل الاختناقات وزيادة الطاقات المشار اليها اعلاه مؤشرة وقابلة للتنفيذ بل ان العديد منها اما في دور التنفيذ حاليا من قبل وزارة النفط وشركاتها أو في طريقها الى التنفيذ وان العديد منها قد اقر المضي به من قبل اللجنة الاقتصادية.

٣-الحاجة الى سياسة نفطية وطنية

يقف العراق اليوم امام تحديات كبيرة وامام حكومته الاتحادية بسلطاتها مجتمعة قرارات تأريخية صعبة لابد من أن تتخذ سواء على المستوى السياسي بمجمله أو على المستوى النفطي والذي هو اليوم موضع بحثنا. لقد صارت الحاجة الى سياسة نفطية وطنية (اتحادية) مسألة ماسة اكثر من ذي قبل، ليس لتجاوز أو حل الخلاف مار الذكر بل لاوسع من ذلك.ان سياسة نفطية لخمس أو عشر سنوات صارت ملحة في هذا الوقت الذي يشهد فيه العالم اسعاراً لم يشهدها في السابق وان الدروس الاليمة خلال الثلاثين عاماً الماضية حرية بان تجعلنا نتحاشى تكرار الماضي فندرأ خطر فقدان هذه الفرصة الذهبية في وقت تمس فيه الحاجة الى الموارد.

ان من أهم المحاور والاجابات المطلوبة في السياسة النفطية الوطنية ولقطاع الاستخراج حصراً ما يلي:

❖ ادارة العمليات النفطية في قطاع الاستخراج في حلقاتها كافة من استكشاف، تطوير حقول، تشغيل الحقول الانتاجية، تشغيل المستودعات وانابيب النقل ومرافيء التصدير وانتهاء بتسويق النفط الخام الى الاسواق العالمية. ان وضوح صلاحية السلطات، حكومة اتحادية وأقليم ومحافظات منتجة لابد من أن يكون من الاولويات في السياسة النفطية لضمان نجاحها وتحقيق الاهداف المرجوة منها.

❖ ما الاهداف الرئيسية لسياسة الاستكشاف في البلاد؟ أهي تنفيذ برنامج استكشافي واسع للتعرف على الاحتياطيات المحتملة وتحويلها الى مثبتة مع الالتزام بتعويض الاستهلاك واضافة احتياطيات جديدة الى الاحتياطي المثبت؟ أم هي التريث بالدخول في برنامج استكشافي واسع لحين استقرار الوضع السياسي لاسيما ان ما مكتشف من احتياطيات مثبتة يكفي لمعدلات انتاج تفوق الستة مليون ب/ي أو أكثر وكما يدعو اليه بعضهم من الخبراء النفطيين!.

❖ ما الاهداف الانتاجية للنفط الخام؟ أهي معدلات متواضعة بحدود ما تسمح به الزيادات المطلوبة من منظمة الاوبك؟ أم هي معدلات اكبر من ذلك بكثير لتلبي الاحتياجات العراقية الكبيرة الى الموارد وبما تسمح به الاحتياطيات النفطية المثبتة وما سيتم اكتشافه مستقبلاً؟.

❖ في حالة الالتزام بالصعود الى مستويات انتاجية عالية وتنفيذ برنامج استكشافي واسع النطاق، فما الوسائل والاليات للتنفيذ؟كيف سيتم توفير التمويل؟ من الميزانية الحكومية أم منها جزئياً ومن خلال الاستعانة بالشركات النفطية العالمية؟ كيف تكون العلاقة مع شركات النفط العالمية؟ ما الحدود المسموح بها وما نماذج العقود؟.ما دور القطاع الخاص العراقي؟.

❖ هل يطمح العراق إلى ان يتبوأ دوراً اكثر نشاطاً وفاعلية في المحافل الدولية وبالذات في منظمة الاوبك؟ وان كان كذلك، فما سياسته تجاه العودة الى الالتزام بحصة انتاجية وفقاً لاستحقاقاته التأريخية وقدراته الانتاجية وتعويضاً له عما فاته من فرص ذهبت للاخرين؟.

❖ هل تسعى السياسة النفطية الوطنية الى تعظيم دور شركة النفط الوطنية العراقية تدريجياً؟ متزامناً مع التحول التدريجي لدور وزارة النفط الى مهام التنظيم والتخطيط والرقابة اضافة الى مهامها الاخرى.

❖ هل تستهدف السياسة النفطية الاستثمار الواسع للغاز لتلبية الاحتياجات المحلية لتوليد الكهرباء والصناعات البتروكيمياوية وتعظيم القيمة المالية منه بتصنيعه واستخداماته الواسعة في القطاع المنزلي وقطاع النقل وتصديره كسوائل غازية أو غاز مضغوط و غاز جاف في الانابيب.أن هكذا اهداف تتطلب ايضاً استهداف الغاز ضمن السياسة والخطط الاستكشافية لتعزيز الاحتياطيات المثبتة منه.

٤-قانون النفط والغاز

مكثت لجنة النفط والطاقة تتفاوض لمدة ستة اشهر خلال الفترة مابين ٢٣ آب ٢٠٠٦ و١٥ شباط ٢٠٠٧ حيث استكملت اعداد مسودة مشروع قانون النفط والغاز مع تفاهم على ان يكون الاطار العام لقوانين اخرى هي قانون وزارة النفط،قانون شركة النفط الوطنية العراقية وقانون الموارد المالية وفي حالة تشريع القوانين الاربعة ستكون اعادة النظر بالاسس القانونية لادارة الصناعة النفطية وتوزيع الموارد المالية قد دخلت حيز التنفيذ استجابة للمواد ذات العلاقة الواردة في الدستور وبالذات المواد ١٠٦،١١١ و١١٢

ان من أهم الاسباب الموجبة لتشريع القانون كما جاء في مسودة القانون هي ما يلي:-

❖ دخول العراق مرحلة جديدة بعد نفاذ الدستور.

❖ تحديد مسؤوليات و صلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات.

❖ تمكين وزارة النفط من التركيز على دورها الرئيس فيما يتعلق بوضع السياسات الاتحادية و التخطيط و الإشراف والمتابعة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

ويستهدف القانون جملة من الاهداف من اهمها:

- السيطرة الوطنية على ادارة النفط والغاز بما يضمن التوزيع العادل لمواردهما على الشعب.
- مشاركة الحكومة الاتحادية والاقاليم و المحافظات المنتجة في ادارة وتطوير المصادر البترولية
- رسم السياسات الاستراتيجية لتنظيم وتطوير الصناعة الاستخراجية بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي.
- تعظيم الموارد المالية من خلال الاستثمار الامثل للثروة النفطية والغازية.

وقد حدد مشروع القانون الوسائل لتحقيق الاهداف المذكورة والتي من بينها:

- تأسيس نظام حديث ومتطورلإدارة العمليات البترولية في العراق.
- وضع اسس للتنسيق والتشاور بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات المنتجة للبترول.
- التوسع في استخدام الجهد المباشر في القطاعين العام والخاص العراقي والاجنبي لتنفيذ العمليات البترولية في العراق بالاستناد الى احدث التقنيات واقتصاد السوق.
- تبادل الخبرات بين القطاع النفطي العراقي والصناعة النفطية العالمية.

ومن أجل ضمان التطبيق المتجانس ووحدة القرار على المستوى الاتحادي فقد تضمن المشروع تأسيس المجلس الاتحادي للنفط والغاز الذي هو بمثابة السلطة العليا المشرفة على ادارة العمليات البترولية بعد مجلس الوزراء وقد انيطت به جملة من المهام أهمها ما يلي:

– وضع السياسات البترولية الاتحادية و خطط التنقيب وتطوير الحقول و خطط الأنابيب الرئيسة.

–اصدار تعليمات تتضمن معاييرالتفاوض والتعاقد لمنح التراخيص أو عقود التطوير و الانتاج و معايير أهلية الشركات.

–إعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي.

–دراسة عقود التنقيب والتطوير والإنتاج التي تمنح التراخيص للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها.

–ضمان قيام وزارة النفط وشركة النفط الوطنية العراقية والهيئات الاقليمية باستكشاف وتطوير واستغلال المصادر البترولية من أجل التثبت من الاحتياطات النفطية والغازية وتعويض الانتاج واضافة احتياطيات جديدة.

–تسمية شركة النفط الوطنية العراقية للمساهمة نيابة عن جمهورية العراق فيما يتعلق بالحقول المنتجة والمكتشفة ذات العلاقة.

–تحديد المستوى الوطني لانتاج البترول حسب مقتضى السياسة الوطنية، على ان تطبق تلك التحديدات بشكل منصف وعادل على اساس نسبة الانتاج لكل منطقة تعاقد بناء على خطط تطوير الحقل المعتمدة.

وتؤسس مسودة القانون لاعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية والتي منحت صلاحيات واسعة وعدت الشركة المشغل والمفوض بالدخول في عقود الخدمة وعقود الادارة مع الشركات المؤهلة للحقول التي ستناط بها من قبل المجلس و تتولى مايأتي:

أ- إدارة وتشغيل حقول الإنتاج الحالية والتي ستناط بها من قبل المجلس.

ب- تطوير وانتاج وتشغيل الحقول المكتشفة و غير المطورة القريبة من الحقول المنتجة.

جـ- المشاركة في عمليات التنقيب والتطوير والانتاج داخل العراق نيابة عن الحكومة.

د- تنفيذ عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج والنقل والتخزين والتسويق والبيع وفق احكام هذا القانون.

هـ- ادارة وتشغيل شبكة أنابيب النفط والغاز الرئيسة ومرافيء التصدير في العراق.

كما منحت الشركة صلاحيات تنظيمية وتجارية مرنة وضمن تمويلها.

حددت المسودة مسؤوليات وصلاحيات الهيئات الاقليمية، ويقصد بها الكيان المسؤول في الاقليم عن نشاط النفط والغاز في قطاع الاستخراج، في كما يلي:-

أولاً- اقتراح النشاطات والخطط للسلطات الاتحادية نيابة عن الإقليم لتضمينها في الخطط الاتحادية.

ثانياً- إجراء التراخيص المتعلقة بالنشاطات في الإقليم في مجال التنقيب وتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة بمشاركة ممثل عن الوزارة وباعتماد النماذج التعاقدية المعدة من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز وبناءً على التعليمات الصادرة منه ومع الشركات النفطية العالمية المؤهلة وفق الاسس التي يضعها المجلس.

ثالثاً- الحضور في المداولات الجارية من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز وفق أحكام هذا القانون.

رابعاً- التعاون مع الوزارة للقيام بمهام المراقبة والاشراف للعمليات النفطية من أجل ضمان انسجامها مع القوانين والأنظمة والتوجهات والشروط الخاصة لعقود التنقيب والانتاج المعنية، لضمان التطبيق الموحد والمتناغم في مناطق العراق كافة.

وعالجت المسودة آلية منح التراخيص وفق نماذج عقود تصدر عن المجلس الاتحادي وعلى أساس تأهيل الشركات والدخول في دورات تفاوض تنافسية فيما نصت الالية على ان تنشر العقود خلال شهرين من تاريخ المصادقة وهو شرط مهم جداً في اطار تحقيق الشفافية ومنع الفساد.

لقد وضعت معايير واضحة لصياغة نماذج العقود والتي من أهمها،

أ- السيطرة الوطنية.

ب- ملكية العراق للمصادر البترولية.

جـ- أقصى عائد وطني اقتصادي.

د- تنازل حامل الترخيص عن الاراضي غير المستغلة ضمن منطقة التعاقد.

هـ- العائد المناسب للمستثمر وفق احكام هذا القانون.

تناولت مسودة القانون العديد من الامور المتعارف عليها في القوانين المنظمة لادارة العمليات النفطية الاستخراجية من بينها النظام المالي من ضرائب وريع وغيرها، مسؤوليات حاملي التراخيص وحقوقهم، الحفاظ على البيئة وكيفية التعامل مع البيانات وقوانين مكافحة الفساد هذا اضافة الى الجوانب الفنية كالتعامل مع الغاز وتشغيل الانابيب... الخ. والى جانب ذلك تناولت المسودة اموراً خاصة بالوضع العراقي كالتعامل مع العقود المبرمة قبل سقوط النظام وتلك التي ابرمها اقليم كردستان.

لقد تباينت المواقف وردود الفعل تجاه مسودة القانون بين مؤيد ومعارض، وصدرت اراء مهنية رصينة من العديد من الخبراء فيما حملت المسودة اموراً لاعلاقة لها بها.ان الاختلاف في الرأي لاسيما في مسألة النفط وارد جداً ويفترض ان يتم تناول الاراء والانتقادات برحابة صدر ومناقشتها كما هي من دون التفتيش عن النيات وهكذا يفترض أن تكون الحال بالنسبة لكيفية التعامل مع مسودة القانون.لقد جاءت المسودة بعد شهور من المفاوضات الصعبة والمعقدة بين اطراف مختلفين في التوجهات وما يمثلون من مصالح وكانت الفجوة بينهم عند بدء المباحثات في آب ٢٠٠٦ واسعة يزيدها سعة فهم مختلف تماماً للنصوص الدستورية بما في ذلك الفهم للمادة ١١١ والحقول الحالية والمشاركة في الادارة!!.

يبقى السؤال ما الحل؟

- هل بالمضي بالعملية التشريعية للقوانين الاربعة؟ ما العقبات الواجب تذليلها؟
- أم ببقاء الوضع الراهن كما هو عليه الحال؟ واستمرار حكومة الاقليم في ابرام العقود يقابله موقف وزارة النفط المعارض لها معتبرها غير قانونية والذي حظي بتأييد واسع في مجلس النواب خلال الاسبوع الماضي.
- أم بتأجيل النظر في القانون برمته لحين اقرار التعديلات الدستورية كما طالب به البعض؟.

هذه اسئلة نجعلها محور نقاش مع الحضور الكرام..

في الهم الاقتصادي

انخفاض دون الحد الأدنى

حسام الساموك

تعارفت اسواق العالم في مواسم الركود التي عادة ما تتربص بالتداولات أن اداراتها تسارع لاتخاذ اجراءات سريعة وغالبا آنية بما يحقق حماية للسوق من أزمات متوقعة،بحيث تتخذ اجراءات تحول دون تعرض الأسهم لعصف أية أزمة باعتبار ادارة السوق أمينة على بقاء سعر السهم عادلا، وتتنوع تلك الاجراءات كما اطلعنا عليها بين تقليص جلسات التداول أو سقوفها الزمنية أوحتى ايقاف التداول تماما كما حدث في سوق الأوراق اللبنانية خلال العدوان الاسرائيلي العام الماضي،أو تقليص نسبة التذبذب كما حصل في سوق بغداد اثر أحداث أيلول في أعقاب ضرب برجي التجارة العالمي عام ٢٠٠١ وكما اعتمده سوقا (ابو ظبي ودبي) العام الماضي اثر أزمة البورصة في المنطقة أو حتى بدعوة جهات حكومية للتدخل ودعم السوق كما حصل في الأزمة ذاتها ما دفع ملك السعودية أن يصدرأمرا ملكيا بالسماح للمقيمين بالتعاطي بتجارة الأسهم،في حين كان اجراء الحكومة الكويتية مختلفا اذ عمدت على فتح البنك المركزي الكويتي محفظة استثمارية ليدخل بقوته المالية لسوق الأوراق وينتشل تداولاته من التدهور.

> الاّ اننا نعتقد أن من ابسط حقوقنا التساؤل عن اقدام ادارة السوق على أي اجراء يستهدف الحدّ من التدهور البائس الذي وصل اليه

امام ما يعانيه سوقنا من أزمة متواصلة منذ سنتين وحتى الآن،حيث بلغ انخفاض اسعار الأسهم فيه مايزيد على الـ٩٨ بالمئة مهما حاولت ادارته تجميل الصورة او وضع الرتوش المصطنعة عليها وتأكيدا لما وصل إليه المستثمرون من حال يرثى له من فقدان الثقة تماما بكل الوعود والتزويقات، الاّ اننا نعتقد أن من ابسط حقوقنا التساؤل عن اقدام ادارة السوق على أي اجراء يستهدف الحدّ من التدهور البائس الذي وصل اليه مما انعكس سكوتها المقصود الى تدعيم تدهور الاسعار من خلال تواصل التداول أي بما يعني تواصل بيع الأسهم دون اسعارها السوقية المعتمدة تعزيزا لمصالح حشد الوسطاء الذين لايهمهم من استمرار عقد الصفقات سوى حصولهم على عمولات تلك الصفقات على حساب تدهور يومي لسعر السهم- أي سهم- في وقت اسدل الستار تماما على ذكر أخبار القانون الجديد الذي تبجحت به ادارة السوق كثيرا لتسكت عنه فجأة تنفيذا كما يبدو لأوامر الجهة الأمريكية التي لم تقف الاّ على رأي الادارة غير المشروعة التي لاتعبر عن سوى مصالح الوسطاء،حين عدّ الوسطاء وفي سابقة غريبة الهيئة العامة للسوق.

ان ما يحير المستثمرين، تدبيج مشروع للسوق من دون أن يتاح لأي منهم الاطلاع عليه،فأية ديمقراطية شفافة تدعو لها تلك الأطراف التي تتبجح بها وبالشفافية والأداء الأمين وصولا الى مبادىء الحوكمة،حين يدعو روادها الى أقصى أنماط التداول عدالة وانصافا وشفافية، وأي انتعاش ننتظره في اطار فعاليات البورصة حين وصل القائمون على تداولاتها- بقصد أو لنفترض من دون قصد- الى هذا المستوى المتدني بما جعل مشروعاتنا الصناعية والزراعية والمصرفية تفقد اصولها ورساميلها وأي أمل في استعادة عافيتها،فوق ما تكبدته من خسائر بسبب الأزمة الاقتصادية القائمة فضلا عن الأداء المتردي لادارات عدد منها.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٤٠	١٢٥٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠